

الندوة القومية حول: دور التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في تنمية أسواق العمل العربية



2022 / 12 / 14-13



عمان / المملكة الأردنية الهاشمية



ورقة عمل حول:

واقع وآفاق التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية

إعداد

السيد / محمد حسين مرسي - جمهورية مصر العربية
مدير وحدات تيسير الانتقال إلى سوق العمل



alo@alolabor.org
www.alolabor.org

منظمة العمل العربية
Arab Labor Organization



مقدمة :

إن ما نشهده اليوم من تطور في تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات وإنتشار إستخدام الحاسب الآلي والإنترنت، يدفع الكثير من المجتمعات في اتجاه تبني التعلم الإلكتروني في التعليم ، فقد أصبح قطاع التعليم مطالباً بالبحث عن أساليب جديدة لتقديم خدمة التعليم لجيل يطلق عليه "الجيل الرقمي".

وفي إطار الأحداث والتطورات العلمية والتقنية والتكنولوجية المتسارعة التي يمر بها العالم والغزو المعلوماتي والثقافي لجميع أنحاء العالم والتي أدت إلى تغيرات سريعة في المفاهيم الإقتصادية والمهن ووسائل وأساليب الإنتاج نحو تزايد شدة المنافسة الدولية , تبين إتساع الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني وإحتياجات سوق العمل الفعلية لقطاعات الإنتاج والإقتصاديات العربية ، كما أثبتت البحوث والدراسات والتجارب الدولية الحديثة في مجالات الإقتصاد والتنمية حدوث تغيرات في معايير ومقاييس قدرات وقوة الدول , والتي أصبحت تعتمد على توفر الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على التكيف مع المستجدات بكفاءة وفاعلية تزيد من القدرات التنافسية وإختراق أسواق جديدة ، وتوفير مزيداً من فرص العمل ، كما أصبحت الموارد البشرية هي الثروة الحقيقية للدولة ، وأصبح التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في صدارة أسلحة المنافسة الدولية .

المحور الأول من محاور الندوة

" واقع وآفاق التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي وإحتياجات سوق العمل في الدول العربية "

بالنظر إلى أهمية هذه المرحلة ، وإيماناً بإستشراف المرحلة المقبلة في دعم وتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني ، والوقوف على أهمّ تحدياتها ، يفرض على الجميع من حكومات وأنظمة تعليمية ، ومنظمات أصحاب الأعمال والنفقات المهنية وإتحادات العمال ، وكل المؤسسات التي تعمل في مجال التعليم والتنمية المستدامة ، وضع الخطط والإستراتيجيات والأفكار التي تعيد من التفكير في عملية التعليم والتدريب وتعزيز الشراكة والارتباط بين التعليم والتدريب التكنولوجي وإحتياجات سوق العمل ، لأن التعليم والتدريب المهني وسوق العمل قطاعان لا يمكن الفصل بينهما في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتمعن في النظم والهيكل التنظيمية لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني نجدها متفاوتة في تطويرها من دولة عربية إلى أخرى ، إلا أنها في العموم لم تصل إلى مستوي التطور المناسب لمواجهة الواقع الجديد لسوق العمل وإحتياجاته المتغيرة ، مما يعوق توجهات الارتباط والشراكة بينهما ، كما أن سياسات العمل والإستخدام المعمول بها حالياً لم تحقق الإتصال والتواصل بين مؤسسات سوق العمل من ناحية ، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني من ناحية أخرى .

شهد القرن العشرين كثيراً من الإنجازات العلمية العظيمة في مجالات الحياة المختلفة ، وقطاع الإتصالات (**Communication**) قد حظى بالجزء الأعظم من تلك الإنجازات .

لقد نجح عصر العولمة (**Globalization**) في التغلب على الانفصال والتباعد الجغرافي بين الدول والقارات ، ولم يعد يتقيد بالسرعات المعهودة ، فقد أصبحت دول العالم مكاناً واحداً بسبب ذوبان الحدود بين قارات العالم وبلدانه حتي أصبحت دول العالم كالحقبة الإلكترونية في هذه المجتمعات التي سادتها العولمة والتسارع المتزايد في

التطور التكنولوجي ، وأصبح التعليم والتدريب سمة أساسية من سمات العصر وجزءاً أصيلاً في حياة الشعوب وخاصة المتقدمة ، وليس نوعاً من الترف والرفاهية ولكن مطلباً أساسياً لمواجهة التحديات التي تواجه الإنسانية في سوق العمل، والسياسة وتغيراتها والثقافة وتطورها، والإقتصاد ومتطلباته المستمرة والمتغيرة والإرتباط بين التعليم والتدريب التكنولوجي واحتياجات سوق العمل ، لأن التعليم والتدريب التقني والمهني وسوق العمل قطاعان لا يمكن الفصل بينهما في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتمعن في النظم والهيكل التنظيمية لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني نجدها متفاوتة في تطورها من دولة عربية لأخرى ، إلا أنها على العموم لم تصل إلى مستوى التطور المناسب لمواجهة الواقع الجديد لسوق العمل واحتياجاته المتغيرة مما يعيق توجهات الارتباط والشراكة بينهما ، كما أن سياسات العمل والاستخدام العمول بها حالياً لم تحقق الاتصال والتواصل بين مؤسسات سوق العمل من ناحية ومؤسسات التعليم والتدريب المهني من ناحية أخرى (جوردو ، وجينيتي ،1994)

(Jordao and Jeannette,1994)

- مستقبل التعليم الإلكتروني في الوطن العربي

التعليم الإلكتروني ضرورة هامة جداً لدفع عجلة التقدم في البلاد ولذا يجب على الدولة أن تحدد أهداف العملية التعليمية والسياسات المتعددة لها، والتي تتحقق وتتوافق مع أهدافها وذلك طبقاً لظروفها الجغرافية والزمانية والإقتصادية والثقافية ، تشترك الدول النامية في إرتفاع نسبة الأمية وإرتفاع نسبة البطالة وإنخفاض المستوى التعليمي والثقافي للطلاب والتوزيع الجغرافي المتنوع وإنخفاض مستوى المعلمين ، وعدم ملائمة متطلبات سوق العمل للمؤهلات المتوفرة ، والتعلم خارج أسوار المدرسة وعدم توفر بنية أساسية ، وكذلك عدم توفر دعم مالي لتلك الدول لتمويل المشروعات التنموية بها .

- لم يشهد عصر من العصور التقدم التقني الذي شهده هذا العصر في مناح متعددة، من أهمها الثورة الهائلة التي حدثت في تقنيات الإتصالات والمعلومات والتي توجت أخيراً بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) .

وقد استثمر التعليم الإلكتروني بطريقة موازية في وسائله ، فظهرت الاستفادة من هذه

التقنيات داخل حجرة الصف وبين أروقة المدرسة ، إلا أن الأمر الأكثر إثارة هو تأسيس تعليم متكامل معتمداً على هذه التقنيات وهو ما سمي بالتعليم الإلكتروني . وقد تزايد الاهتمام بهذا النوع من التعليم في السنوات الأخيرة إذ نظمت الجمعية الأمريكية أول مؤتمر دولي للتعليم الإلكتروني في مدينة دنفر بولاية كورادو الأمريكية في أغسطس 1997م

- مفهوم التعليم الإلكتروني :

التعليم الإلكتروني هو شكل من أشكال التعليم عن بُعد ويمكن تعريفه بأنه طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من أجهزة الحاسب وشبكاتة ووسائط متعددة (صوت ، صورة ، رسومات ، آليات بحث ، مكتبات إلكترونية) وكذلك بوابات الإنترنت ، المقصود هو استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة .

- أهمية التعليم الإلكتروني :

للتعليم الإلكتروني أهمية كبرى وبخاصة في الوطن العربي نظراً لما يقدمه من مزايا تحتاج إليها الطلاب في الدول العربية على مستوى المراحل الدراسية المختلفة والمتنوعة بمختلف الدول .

- بعض من مميزات التعليم الإلكتروني :

- تجاوز قيود المكان والزمان في العملية التعليمية .
- غير محدود بأعداد معينة
- يكسب المعلمين والطلاب القدرة الكافية على استخدام التقنيات الحديثة
- حل بعض المشكلات التربوية
- الاستفادة من المعلمين ذوي الخبرة في منظومة التعليم الإلكتروني
- رفع مستوى كفاءة وفاعلية التعليم والتدريب
- استخدام اساليب متنوعة ومختلفة أكثر دقة وعدالة في تقييم أداء المتعلمين
- خفض تكلفة التعليم وجعله في متناول كل فرد من افراد المجتمع بما يتناسب مع قدراته ويتمشي مع استعدادته .

- القدرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والتطبيقية المهنية للمتقنين بالتعليم الإلكتروني لما يتمتع به من مرونة وحداثة
 - الإسهام في تلبية احتياجات سوق العمل بتوفير الكفاءات المدربة
 - يُعد التعليم الإلكتروني مظهر من مظاهر التقدم التكنولوجي في ظل الثورة المعرفية الهائلة. (طارق عامر، 2015) التعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي
- اهمية ربط التعليم بسوق العمل :**

نظراً لأن التعليم اساس المجتمعات وتطويرها وتنميتها ، بدون تعليم ذو جودة عالية لا يمكن تحقيق تنمية وتطوير في المجتمع ، لذلك من المفترض أن يكون التعليم الجيد في اهتمامات وأولويات المجتمع والدولة ، ولتحقيق ذلك التطوير والتنمية يجب ان يكون للتعليم دور هام في تلبية احتياجات الدولة والمجتمع ليحظى بالأهمية والدعم والرعاية والدعم الكامل ، كما يستوجب ربط التعليم بسوق العمل في جميع مراحل من المدارس وحتى الجامعات .

- الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل :

في معظم الدول العربية نجد فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، بسبب العشوائية وقلة الخطط والاستراتيجيات الوطنية وغيرها من الأسباب التي أفقدت التعليم ثمرته وحرمت سوق العمل من تلك الثمرة ، نظرا لتخرج اعداد كبيرة من التعليم من حملة المؤهلات المختلفة والتخصصات المتنوعة ويلحقون بمن قبلهم في صفوف البطالة والبحث عن العمل ، ويظل الخريجين يتزاحمون في البحث عن العمل في الأماكن التي تكتظ بالمتقدمين بالرغم من قلة الاحتياج لهم وباقي المجالات الأخرى نجدها فارغة ويسيطر عليها مجموعة بسيطة من المتخصصين الذين لا يستطيعون تغطية احتياج الدولة والمجتمع لتلك التخصصات ، فتتخفف الجودة ويرتفع سعر تلك التخصصات والخدمات الناتجة منها ، وفي بعض الحالات يتم فتح المجال لدخول عمال أجنبية ماهرة لكي تلبي احتياجات الدولة من التخصصات المطلوبة لديها والشاغرة والتي لم يستطع الكادر الوطني من الخريجين تلبية تلك الاحتياجات نظراً لمحدودية المهارات لديهم .

- تساؤل بسيط لماذا لم يستطيع الكادر الوطني من الخريجين تلبية احتياجات سوق العمل بال تخصصات الهامة والتي تحتاج إلى معارف ومهارات محدودة ؟

وللإجابة على هذا التساؤل هو عدم ربط سوق العمل بالتعليم.

ولتوضيح أكثر للإجابة نؤكد انه ما زال هناك خلل في استراتيجيات التعليم في بعض الدول يلاحظ انها لا تحقق الأهداف المطلوبة منها في تغطية سوق العمل وانحرفت إلى مسارات أخرى ليس لها علاقة بسوق العمل واحتياجات المجتمع والدولة لها والذي يؤدي إلى إهدار إمكانيات وقدرات وطنية هائلة في تكاليف ونفقات التعليم دون تحقيق الثمرة منها ، والمفهوم الخاطئ بان التعليم هو فقط مصدر إهلاك ونفقة وليس مصدر استثمار وإيراد.

ولمعالجة هذا الخلل لابد من إعداد استراتيجيات وطنية للتعليم والتدريب التقني وخاصة في ظل عصر المعرفة والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة ، وربطها بسوق العمل ولا سيما الأخذ في الاعتبار بأهمية التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي ودوره في تلبية احتياجات سوق العمل.

ويقصد بالتعليم هنا هو كل أنواع التعليم قبل الجامعي وحتى التعليم الجامعي ، يجب أن يشمل كل ذلك استراتيجية وطنية يتم بموجبها تحديد احتياج سوق العمل وربطها مع التعليم في مسار واحد ، لأن ربط التعليم بالعمل لا يحقق فقط تغطية لأحتياجات سوق العمل بل سيطور من التعليم ، وأيضاً يطور من سوق العمل لتغطية المستجد منها وعدم التفوق في أنظمة تعليم قديمة. لذا وجب الإهتمام بالتعليم الإلكتروني والتدريب نظراً لتطور سوق العمل .

- ومن أهم تلك التطورات هو الاهتمام بإكساب الطلاب المهارات وعدم الاكتفاء بالمعارف والمعلومات .

- ويقصد هنا وجوب إدماج التدريب في منظومة التعليم لما للتدريب من أهمية ودور كبير في استكمال ورسوخ المعلومات والمعارف في أذهان الطلاب بربطها بالواقع التطبيقي وعدم حصرها في الجانب النظري منها فقط.
- لذلك ربط التعليم بسوق العمل هو من أهم الخطوات اللازمة لجميع المجتمعات والتي غيرت وضعها البائس وأصبحت في مقدمة دول العالم تطوراً، ومنها دول شرق آسيا التي قطفت ثمار ربط التعليم بسوق العمل مبكراً، وما زالت وتطور مجتمعاتها بتطور سوق العمل وتطور التعليم لديها بربطة مع سوق العمل والذي حذت معظم دول العالم حذوها ومنها على سبيل المثال لا الحصر

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

- قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق نظام الانتقال من التعليم للعمل ، وهي عبارة تشير إلى اتفاقيات التدريب على العمل والتدريب المهني والتعليم التعاوني أو البرامج الأخرى المصممة لإعداد الطلاب لدخول سوق العمل وقد تم تطبيق هذا النظام التعليمي في الولايات المتحدة مبدئياً على نطاق محدود كأستجابة للتدريب على العمل مثلما كان يحدث في آسيا.

ويستخدم نظام " تهيئة المدرسة لبرامج العمل " في تقديم فلسفة الأنشطة القائمة على أساس التعليم في المدرسة والعمل ، ويركز نظام " تهيئة المدرسة لبرامج العمل " على فكرة التعلم مدي الحياة ، ويتم تمويل ورعاية هذا النظام عن طريق وزارتي العمل والتعليم ومنظمات المجتمع المحلى بالولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الفيدرالي بداية من مراحل التعليم قبل الجامعي وحتى الجامعة .كما يوجد أكثر من مائة شريك تجاري داعم ، ويعتبر برنامج تهيئة المدرسة لبرامج العمل جزءاً من حركة الإصلاح الشامل للتعليم التي تتضمن تشكيل معايير جديدة تركز على مستوى أعلى من مهارات التفكير، ومعايير جديدة للتقييم وامتحانات التخرج مثل شهادة الإتقان الأولى مما يضمن استعداد الطلاب للتدريب على العمل ، ويعتقد من يقومون بالإصلاح انه من الضروري أن يتخرج جميع الطلاب وهم مهنيون للعمل ومستعدون للجامعة بدلاً من ضياعهم بلا

هدف ، وتحقيق التكامل وتوحيد مسار التعليم وسوق العمل بما يؤدي إلى تطوير التعليم وتطوير سوق العمل أيضاً.

لمحة حول تجربة فنلندا في التعليم والدروس المستفادة من هذه التجربة الفنلندية في تطوير التعليم .

الدروس المستفادة من تجربة فنلندا: حوار مع باسي سهلبرج

(نيللي الزيات 2014/5/6م)

بعد ما حققت فنلندا نتائج عالية في اختبارات برنامج التقييم الدولي للطلاب في كانون الأول/ديسمبر 2001، أصبحت قبلة لكل الأساتذة الأكاديميين ومسؤولي الحكومات والصحفيين المهتمين باكتشاف أسباب النجاح الذي حققته فنلندا في مجال التعليم. إذ تواصلت النتائج المتميزة للطلاب الفنلنديين في امتحانات السنوات 2001، و2003، و2006، و2009، و2012 في المجالات الثلاثة التي يغطيها التقييم، ألا وهي: الرياضيات والعلوم وإتقان القراءة. يقدم باسي سهلبرج، الباحث وخبير التعليم الفنلندي في كتابه “الدروس الفنلندية: ما الذي يمكن أن يتعلمه العالم من التغيير الذي حققته فنلندا في مجال التعليم؟ لقراءة قصة الانجازات التي حققتها فنلندا في مجال التعليم. فلقد عمل سهلبرج مدرساً، ومدرّباً للمدرسين، ومستشاراً في مجال السياسات، ودرس العديد من نظم التعليم حول العالم وسبل إصلاحها. كما انضم للعمل مع منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية، التي تقدم امتحانات برنامج التقييم الدولي للطلاب، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والكثير من الحكومات العربية مثل: حكومات الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والسلطة الفلسطينية. يعمل سهلبرج أستاذاً زائراً في قسم الدراسات العليا بكلية التربية في جامعة هارفارد. ويقول سهلبرج واصفاً نفسه بأنه ليس باحثاً فحسب، ولكنه أيضاً مدرس وباحث في مجال سياسات التعليم. – المعلمون من كافة أنحاء العالم يتجهون الآن إلى فنلندا للتعلم من منظومة التعليم هناك. هل تعتقد أن هناك سوء فهم لهذه التجربة أو أخطاء يرتكبها البعض عند محاولة تطبيق التجربة الفنلندية في بلادهم؟ يأتي معظم الناس إلى فنلندا باحثين عن قائمة من العوامل المحددة التي أدت إلى نجاح النظام التعليمي الفنلندي، مثل تدريب المدرسين، أو استخدام التكنولوجيا في التعليم، أو تحديد نسبة معينة

بين عدد المدرسين والطلاب. ولكن ما يعجز الناس عن رؤيته هو قوة الثقافة الفنلندية وأهميتها بالنسبة للأطفال. يبدأ الطلاب الفنلنديون الدراسة في سن السابعة. وفي السنوات السبعة الأولى من حياتهم، يحصل الأطفال على رعاية صحية متميزة وأنشطة ترفيهية تحت إشراف متخصصين من خلال المستشفيات الحكومية ومراكز رعاية الأطفال. وفي الوقت الذي يبدأ فيه الأطفال الفنلنديون الدراسة، يكونوا قد اكتشفوا أنفسهم فعلياً وقضوا وقتاً طويلاً في اللعب والاستمتاع بحقوقهم كمواطنين صغار. وما يحدث في سنوات ما قبل الدراسة لا يمكن لزائري الفصول الدراسية الفنلندية رؤيته، ومع ذلك فإن له تأثيراً عميقاً على نجاح الأطفال في فنلندا بل ونجاح النظام التعليمي بأسره. أما القضية الأخرى فتكمن في أن الكثير من المراقبين لنظام التعليم في فنلندا يستبعدون إمكانية تعلم أية دروس من فنلندا لأنها دولة صغيرة تعداد سكانها ستة ملايين فقط، وأغلبهم من الأثرياء الذين يجمع بينهم صفات كثيرة مشتركة. ومن ثم فإن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو مصر لا يمكن أن تطبق الدروس المستفادة من التجربة الفنلندية لأنها تفوقها كثيراً في الحجم والتعداد السكاني. وهذا خطأ كبير يمنع الناس من الاستفادة مما حققته فنلندا. فالسياق الذي طبقت فيه التجربة هو الأهم، وذلك بصرف النظر عن حجم الدولة وتعدادها. فيمكن لهذه الدول أن تتعلم من التجربة، وخاصة إذا كانت المعطيات في فنلندا لا تبدو مختلفة فحسب، ولكنها تمثل النقيض. – ما هي في رأيك أسباب نجاح نظام التعليم في فنلندا؟ يعتبر نظام التعليم في فنلندا جزءاً من نظام أكبر اقتصادياً واجتماعياً. ولكن إذا نظرت للنظام التعليمي بشكل مستقل، فسألقي الضوء على ثلاث ركائز أساسية يقوم عليها النظام التعليمي ككل. أولاً أعادت فنلندا تنظيم النظام المدرسي في مراحله الاثني عشر؛ بحيث تقدم كافة المدارس نفس النظام التعليمي لكل الطلاب. فلا مجال لاختيار نوع التعليم، مثل التعليم الخاص أو بدائله. فكل المدارس تخضع للنظام العام وتتساوى في جودتها. أما الركيزة الثانية فتكمن في تبني فنلندا لفلسفة فريدة عندما يتعلق الأمر بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والذي يعتمد على التدخل في مراحل مبكرة ودعم الأطفال غير القادرين أو غير الراغبين في التعلم. ويتلقى 30 في المئة من طلاب المدارس الفنلندية تعليمًا لذوي الاحتياجات الخاصة، مما يشكل نسبة مرتفعة مقارنة

بمعظم النظم التعليمية في العالم، ويشير إلى دقة وشمولية النظام الفنلندي عندما يتعلق الأمر بتحديد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. أما الركيزة الثالثة والأخيرة فهي المعلمون. يتلقى المدرسون في فنلندا تدريباً مهنيًا؛ حيث يحصلون على تدريب بحثي متقدم، كما يحصلون على درجة ماجستير في التربية والتعليم. وبما أن المعلمين مدربون تدريباً رفيع المستوى، يمكن للمدارس أن تُوكل الكثير من مهامها للمدرسين، حيث يصممون المناهج الدراسية الخاصة بهم. كما إنهم قادرون على تقييم تقدم الطلاب دون الحاجة إلى اللجوء للاختبارات عالية المخاطر. ويعد المعلمون أيضاً على اتصال وثيق بأولياء الأمور والمجتمع الأكبر للطلاب باعتبارك ملماً بالمنظور العالمي للتعليم،

• ما هي التحديات التي تواجه نظم التعليم في العالم العربي؟

أرى تحدياً ملحوظاً في عدد من الدول العربية ، حيث تسبب النمو السريع للثروة في زيادة عدد من الشباب ، وخاصة الذكور، المقتنعين بعدم جدوى التعليم ؛ ويعتقدون أنهم قادرون على النجاح في حياتهم بدون تعليم، مما يضر بمستقبل بلدانهم ، ولكن بصفة عامة وفي جميع أنحاء العالم العربي، أرى أن أسلوب تنظيم التدريس والتعلم داخل الفصول الدراسية يعتبر من المجالات التي تحتاج إلى الكثير من العمل.

— كما تعلم أن الاختبارات والاستعداد لها من خلال الدروس الخاصة المكثفة يعد جزءاً لا يتجزأ من معظم نظم التعليم العربية إن لم يكن كلها. ولكن فنلندا ألغت الاختبارات عالية المخاطر والسباقات الأكاديمية والتي تصنف الطلاب حسب أدائهم الأكاديمي. فكيف ساعد هذا التحول نظام التعليم في فنلندا ؟ لم تكن ثقافة الاختبارات موجودة في فنلندا في أي وقت. فحالياً لدينا امتحان خارجي واحد في نهاية المدرسة الثانوية. ولا يعني ذلك فشل نظام الاختبارات ولكننا اكتشفنا أنه بإمكاننا أن ندير المدارس بكفاءة وفعالية دون الحاجة إلى الاختبارات عالية المخاطر. يقضي المعلمون أوقاتهم في عمل الأنشطة الممتعة داخل الفصل الدراسي والطلاب يقضون أوقاتهم في تعلم ما يفيد بدلاً من تعلم كيفية الإجابة عن الأسئلة في الامتحانات. ولكنني على دراية بأنه في بعض البلدان مثل مصر، على سبيل المثال، يكون للامتحانات أهمية كبيرة شأنها في ذلك شأن

الدروس الخاصة؛ وفي ظل هذا النظام لن يكون المعلمون أبدًا على استعداد للتعاون مع الطلاب في عدم وجود امتحانات. يخلق هذا الوضع حلقة مفرغة يصعب كسرها. ولكن فنلندا وغيرها من الدول مثل كندا ضربت مثالاً لنظام تعليمي ناجح لا يعتمد على الامتحانات. ومع ذلك فإن معظم النظم التعليمية – بما فيها نظام فنلندا – تدفع طلابها إلى إيجاد الإجابات المناسبة للمشكلات؛ حيث يسمح لهم مثل هذا النظام بأن يتساءلوا “ما هي المشكلة الحقيقية التي نحتاج إلى إيجاد حل لها؟”. على عكس النظام الذي يعتمد على فكرة – هذا السؤال لن يأتي في الاختبار – ومن ثم لا يوفر الفرصة للطلاب لتعلم ما يفيدهم حقًا.

– ما هي الدروس التي يمكن للنظم التعليمية في العالم العربي تعلمها من فنلندا؟

وما هي سياسات أو ملامح النموذج الفنلندي التي يمكن نقلها بسهولة ويسر من فنلندا إلى العالم العربي أو على الأقل جزء منه؟

لا أريد أن أستخدم كلمة “نقل”، ولكن بعض الدروس التي يمكن للعالم العربي الاستفادة منها تتعلق بالمهنية والقيادة. القيادة في المدرسة والقيادة في التعليم بصفة عامة تعتبر في غاية الأهمية، لأنه ببساطة في غياب القيادة السليمة لن ينجح النظام، تتعثر الكثير من الأفكار الجيدة عندما يتولى الأشخاص المناصب القيادية بسبب انتماءاتهم السياسية بدلاً من تميزهم الحقيقي كقادة في مجال التعليم، كما يمكن أيضاً تعلم الدروس المفيدة من فنلندا فيما يتعلق بالتقييم. تجري الحكومة الفنلندية حالياً تجربة ممتعة في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة؛ حيث حول المجلس التعليمي في أبو ظبي مدرستين حكوميتين واحدة للبنين في أبو ظبي وأخرى للبنات في العين لمدرستين فنلنديتين؛ حيث جاء المديرون والمعلمون من فنلندا. وعندما أزور المدرستين، يخبرني المديرون أنهم بصفة عامة قادرون على تطبيق النظام الفنلندي، ولكن بسبب عدم قدرة الإدارة على إلغاء ثقافة الامتحانات، فهناك الكثير من الأشياء التي لا يمكن تطبيقها داخل الفصل الدراسي. فالهدف لا يكمن في تقييم مدى التعلم، ولكن يجب أن يكون التقييم أداة لتحسين بيئة التعلم. وبلا شك يمكن لفنلندا تقديم الكثير من الدروس للعالم العربي في هذا المجال. كما يمكن أيضاً أن تحذو البلدان العربية حذو فنلندا فيما يتعلق بالمساواة في التعليم. فينبغي أن

يكون هناك فهم شامل لأهمية المساواة ويجب أن يسأل خبراء التعليم وصانعو السياسات في العالم العربي أنفسهم هذا السؤال؛ حيث يوجد هناك هوة ساحقة بين المدارس الجيدة والمدارس السيئة في العالم العربي، مما يخلق تمييزاً بين الطلاب ويؤكد أن تحقيق المساواة في النتائج لم تكن ضمن أولويات صناع السياسات في مجال التعليم. فلقد كان التركيز على جودة التعليم في بعض المدارس بدلاً من التركيز على خلق نظام تعليم يتسم بالمساواة.

– بعد تجربة المدرستين في أبو ظبي، ما هو رأيك في بعض نماذج التعليم في العالم العربي والتي استعانت بأفكار ومفاهيم من أجزاء أخرى من العالم؟
المدينة التعليمية في الدوحة وقرية المعرفة في دبي والمدارس الدولية في

مختلف أنحاء المنطقة؟

- هل ترى مثل هذه المبادرات كأمثلة للتحويل إلى نماذج تعليمية ناجحة؟
تعتبر كل هذه النماذج المختلفة أمثلة على نجاح بعض المدارس في استقطاب الطلاب والمدرسين الأكفاء. ولكن قلقي لا ينحصر في بعض المدارس الفردية والنماذج الفريدة، فأنا قلق على النظام بأسره. فما هو تأثير هذه النماذج على نظام التعليم ككل؟
- ينبغي أن يفكر صناع سياسات التعليم في العالم العربي في توفير خيارات مدرسية أفضل لأولياء الأمور بحيث لا يكون هناك هذا التفاوت الكبير بين مدرسة وأخرى، مما قد يدمر منظومة التعليم بأسرها. فلا يمكن اعتبار التعليم الجيد سلعة خاصة ينتفع بها البعض دون غيرهم.

– ما هي الرسالة العامة التي ترغب في إرسالها للمعنيين بالتعليم في العالم العربي؟
اعتقد أن التعليم في العالم العربي يعتبر أساس الحراك الاجتماعي والرفاهية، وهذا أمر إيجابي، ولكن يجب أن ينتبه الناس لما أسميه بالحركة العالمية لإصلاح التعليم والتي تأتي بحلول سهلة وسريعة لمشكلات التعليم تعتمد بشكل حصري على الاختبارات والتي تم إقرارها من قبل أغلب الدول العربية من خلال نظم أخرى جاءت من المملكة المتحدة أو أستراليا أو الولايات المتحدة الأمريكية. فإذا أدرك الناس أن بعض أنجح النظم التعليمية مثل كندا وفنلندا وغيرها تبتعد في الواقع عن هذه الحركة وتسلك طريقاً

مختلفًا، فقد يمكنهم وقتها التفكير في منهج مختلف لإصلاح التعليم. يحتاج الناس في العالم العربي إلى سؤال صناع القرار ما هي دلائل نجاح هذه النظم التي تعتمد على الاختبارات؟ كما نحتاج إلى تذكر الهدف من التعليم في المقام الأول.

هل هو بناء اقتصاد جيد؟

أم المساهمة في سوق العمل؟

أم الحفاظ على الثقافة والتقاليد؟

ينبغي أن يكون هناك هدف وغرض مشترك للتعليم يتفق عليه معظم الناس داخل المجتمع الواحد. ولا توجد إجابة صحيحة على هذا السؤال، ولكن يجب أن يكون هناك إجابة مشتركة بين أفراد المجتمع الواحد. ففي فنلندا نحن نؤمن بأن التعليم عامل أساسي لبناء الديمقراطية، وكل النتائج الأخرى التي يحققها التعليم مثل التوسع في سوق العمل تعتبر ثانوية؛ حيث يكمن هدفنا الأساسي في تربية مواطنين صالحين وأعضاء ناشطين في المجتمع. (نيللي الزيات مستشارة مصرية في مجال التعليم ورائدة أعمال تتمتع بخبرة خمسة عشر عامًا في مجال التعليم الدولي) .

وتهتم بشكل خاص بإصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدور الذي ينبغي أن تلعبه التكنولوجيا في مجال التعليم.

التجارب الدولية في تطبيق التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد في إدارة الأزمة الناتجة عن وباء كورونا

اتبعت دول العالم أساليب مختلفة لمواصلة العملية التعليمية في ظل انتشار وباء كورونا، واستطاعت المؤسسات التعليمية اجتياز الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2020/2019 بشكل أو بآخر، وحدث التطور المفاجئ في المسيرة التعليمية في معظم دول العالم منذ نهاية شهر فبراير الماضي، والنصف الأول من شهر مارس، حيث أصدرت وزارات التعليم قرارات بإغلاق المؤسسات التعليمية، ضمن الإجراءات الاحترازية الهادفة لوقف انتشار الوباء أو التخفيف من حدة انتشاره، خاصة بعد انتقال هذا الوباء من بؤرته الأولى في مدينة ووهان الصينية إلى كافة دول العالم، وفيما يلي عرض لبعض التجارب العالمية والعربية، وتوضيح دور التعلم الإلكتروني والتعلم عن

بعد في هذا المجال، مع إلقاء الضوء على التجربة السعودية بقدر من التفصيل. أصبحت ممارسة الأنشطة عن بُعد، مثل التعليم والعمل، ضمن الأساليب الرئيسية التي لجأت إليها الدول لمواجهة تداعيات انتشار فيروس "كورونا". فقد أتاح التقدم التكنولوجي الكبير في مجال الاتصالات إمكانية إدارة دورة تعليمية كاملة دون الحاجة لوجود الطلاب والمعلمين في حيز ضيق من المساحة، والسماح -في الوقت ذاته- باتخاذ التدابير الاحترازية لمنع انتشار "كورونا". وعلى الرغم من العوائد الإيجابية المتعددة التي يحققها التعليم عن بعد؛ إلا أنها تواجه عدة تحديات لا سيما في الدول النامية التي لا تتوفر بها بنية تكنولوجية قوية.

• تجارب ناجحة في استخدام التعليم الإلكتروني

يعد التعليم عن بعد أحد أهم المفاهيم والتقنيات الحديثة للتعليم بكافة مستوياته، وقد أصبح هذا النوع من التعليم ركناً مهماً للاقتصاد المعرفي. ومن الجدير بالذكر أن التعليم عن بعد، أو ما يُسمى أحياناً التعليم الإلكتروني المحوسب أو التعلم عبر الإنترنت؛ لا يعني تدريس المناهج وتخزينها على أقراص مدمجة، ولكن جوهر التعليم عن بُعد هو النمط التفاعلي، حيث يعني وجود مناقشات متبادلة بين الطلبة وبعضهم، والتفاعل مع المحاضر. فهناك دائماً معلم يتواصل مع الطلاب، ويحدد مهامهم واختباراتهم

1- الولايات المتحدة:

تُعد الولايات المتحدة هي الدولة الرائدة بلا منازع في مجال التعليم عبر الإنترنت، حيث تتوفر مئات الكليات عبر الإنترنت وآلاف الدورات التدريبية عبر الإنترنت للطلاب. فقد أشارت دراسة أجرتها عام 2011 مجموعة "سلون كونسورتيوم"، وهي إحدى المؤسسات الأمريكية الرائدة في مجال التعليم عن بعد، أن 6 ملايين طالب في الولايات المتحدة يتلقون دورة تعليمية واحدة على الأقل على الإنترنت

ونتيجة تزايد الإقبال على الدورات الدراسية المقدمة عبر نظام التعليم عن بعد، فقد شجع ذلك جامعات أمريكية مرموقة -مثل: استانفورد، وبيركلي، وبرينستون، وجامعة كاليفورنيا، وعدد من المؤسسات التعليمية الأمريكية الأخرى- على تقديم دورات تعليمية عبر الإنترنت لأولئك الذين يفضلون هذه الطريقة ولا يستطيعون المشاركة في الصفوف

الدراسية بشكلها التقليدي. ومن الجدير بالذكر أن البرامج التعليمية المفتوحة في الولايات المتحدة تُعد من أهم برامج التعليم عن بُعد في العالم، خاصة البرامج المقدمة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، التي تمثل نموذجًا دوليًا تعمل العديد من دول العالم على محاكاته.

2- الصين:

تُعد الصين من أهم الدول التي يزدهر فيها قطاع التعليم عن بُعد، حيث يوجد في الصين أكثر من 70 مؤسسة وكلية افتراضية

(online institutions and colleges). ونتيجة للتنافس الشديد للحصول على الوظائف هناك، يسعى الطلاب إلى الحصول على مزيدٍ من الدرجات العلمية والدورات التدريبية في عدة مجالات، ليتمكنوا من الحصول على وظائف أفضل. إذن فالضرورة الاقتصادية قد ولدت فرصة كبيرة لنمو قطاع التعليم عن بُعد في الصين.

3- الهند

نما التعلم عبر الإنترنت في الهند بشكل أسرع من المؤسسات التعليمية التقليدية، حيث تعاني البلاد من أزمة تعليمية كبيرة نتيجة أن أكثر من نصف السكان قد تلقوا تعليمًا محدودًا، وفي كثير من الأحيان لا يمتلك المواطنون الهنود الوسائل اللازمة لاستكمال تعليمهم، إما بسبب العوامل المتعلقة بالتكلفة، أو العوامل الجغرافية التي تتمثل في طول المسافات بين المدارس والجامعات والقرى النائية في الهند، وبالتالي أتاح التعليم الإلكتروني المجال لشريحة واسعة من الطلاب الهنود لاستكمال تعليمهم بمراحله المختلفة.

4- ماليزيا

تتقدم ماليزيا بأقصى سرعة فيما يتعلق بفتح فرص جديدة للتعلم عبر الإنترنت، حيث تُعد جامعة آسيا الإلكترونية

(Asia e- University)، ومقرها كوالالمبور، إحدى أهم الجامعات التكنولوجية في ماليزيا، حيث عملت هذه الجامعة على دعم المواطنين في المناطق التي تُعاني عدم توافر الجامعات، ولكنها تتمتع بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، مما سهّل انتشار نظام

التعليم عن بعد بين المواطنين الماليزيين بل والآسيويين أيضاً، حيث تقدم هذه الجامعة دورات تعليمية عبر الإنترنت لطلاب 31 دولة آسيوية مختلفة، وقامت الجامعة بالدخول في شراكات مع جامعات أخرى لتقديم برامج تتيح الحصول على درجات تعليمية من خلال الإنترنت، حيث تم على سبيل المثال- تطوير برنامج ماجستير في إدارة الأعمال بالتعاون مع كلية إدارة الأعمال الدولية في الدنمارك.

■ تجارب إدارة الأزمات التي واجهت التعليم

وبالنسبة للدول العربية، فسيتم التطرق إلى بعض التجارب على النحو التالي:

1- مصر

جاء انتشار وباء كورونا بمثابة فرصة للإفادة من المكتبة الإلكترونية التي أعدتها وزارة التربية والتعليم المصرية والمعروفة باسم “بنك المعرفة المصري”، وتضم المكتبة جميع المناهج الدراسية بدءاً من رياض الأطفال وحتى الصف الثالث الثانوي باللغتين العربية والإنجليزية على <https://study.ekb.eg>، مع إمكانية التواصل بين المعلمين والطلاب والآباء عبر منصة Edmodo الرقمية، وجاء تفعيل تلك المنصة في وقت متأخر نسبياً وبعد أكثر من شهر من إغلاق المدارس والجامعات، وذلك في السابع من أبريل الماضي، وبالنسبة للطلاب الذين لا تُتاح لهم إمكانية الاتصال بالإنترنت، فقد استعانت الوزارة بالقنوات التعليمية لشرح المناهج للسنوات الدراسية المختلفة، لمساعدة قرابة 22 مليون طالب، وأوضح وزير التعليم المصري أن طلاب مرحلة رياض الأطفال والصفين الأول والثاني الابتدائي، سيتلقون مناهجهم عبر نظام التعلم عن بعد الجديد، أما طلاب الصف الثالث الابتدائي إلى الصف الثاني الإعدادي (الثاني المتوسط) فلن يخوضوا امتحانات نهاية العام الدراسي الحالي، مع الاكتفاء بعمل مشروع بحث عبر الإنترنت، بينما ستجرى امتحانات الشهادات العامة والدبلومات الفنية في مواعيدها داخل لجان الامتحانات المعتادة، في حين يجري طلاب الصفين الأول والثاني الثانوي اختباراتهم عبر “التابلت” من المنزل، على أن يتم تصحيح الاختبارات إلكترونياً (خيري وآخرون، ٢٠٢٠).

2- الأردن

أعلنت وزارة التربية والتعليم الأردنية تعليق دوام المؤسسات التعليمية اعتباراً من 15 مارس 2020، وسارعت الوزارة إلى البحث عن حلول بديلة لمواصلة العملية التعليمية، وعملت الوزارة مع عدد من المنصات الرقمية ومنها: منصة أبواب، وموضوع، وموقع جو أكاديمي، ومنصة إدراك، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، لإطلاق قناتين متلفزتين، ومنصة درسك التعليمية وهدفت المنصة إلى تقديم الدروس التعليمية لاستكمال المنهاج الدراسي عبر القناة الرسمية، وشارك معلمون أكفاء ذوي خبرة عالية في التعليم في تقديم المحتوى التعليمي الموجه لنحو 2 مليون طالب في مختلف المراحل التعليمية، وتم تخصيص استوديوهات مزودة بتقنيات متقدمة لتصوير المقاطع التعليمية، واستطاعت فرق العمل إنتاج 1400 فيديو تعليمي خلال ثلاثة أسابيع، وتم إعداد الجداول الدراسية وتحديد المحتوى الدراسي على يد مشرفين تربويين مختصين، وسجلت المنصة أكثر من 23 مليون مشاهدة في الأسابيع الثلاث الأولى بعد إطلاقها، وفقاً لوزارة التربية والتعليم (خيري وآخرون، 2020).

3- الإمارات

لدى دولة الإمارات العربية المتحدة تجربة ثرية في مجال التعلم الإلكتروني واستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية بشكل كبير، وتمكنت وزارة التربية والتعليم الإماراتية، بالتعاون مع جامعة حمدان بن محمد الذكية، من تأهيل أكثر من 42 ألف معلم في مجال التعلم الإلكتروني، من خلال دورة مجانية بعنوان "كيف تصبح معلماً عن بعد في 24 ساعة"، وجاء تحرك الوزارة بشكل سريع في أعقاب إغلاق المدارس في الثامن من مارس الماضي، حيث أطلقت الوزارة مبادرة التعلم عن بعد للحلقة الثانية والمرحلة الثانوية ابتداءً من 22 مارس الماضي، ووفرت نظاماً للمدارس الخاصة المطبقة لمنهجها، يتيح لها تطبيق المبادرة من خلال إنشاء حساب خاص بها يمكنها من إضافة كافة معلميها وطلابها عليه (حلاوة وآخرون، 2020).

كذلك أعدت الوزارة حقائب تدريبية إلكترونية لكافة معلمي المدارس الحكومية وتم تأهيل 620 مدرسة حكومية بالتعاون مع مبادرة محمد بن راشد لتطبيق «التعليم عن بُعد»، كما تم تدريب 508 من مديري المدارس على الأنظمة المعتمدة للمبادرة، ونفذت الوزارة 1196 ورشة تدريبية لجميع الفئات والجهات التعليمية، إلى جانب عقد ورش تدريبية للمعلمين حول كيفية استخدام نظام التعليم عن بعد، وتم تأكيد فاعلية عمل النظام، كما أطلقت الوزارة منصة «مدرسة» التعليمية الإلكترونية الرائدة من نوعها، كمنظومة للتعليم عن بعد في الإمارات والعالم العربي. كما قدمت وزارة التربية والتعليم محتوى خاص بالثقافة الإلكترونية لطلاب المراحل الدراسية بدء من المرحلة الابتدائية وحتى الثانوية تحت مسمى (نحو ثقافة إلكترونية آمنة) أمن وحماية المعلومات والمحتوي الدراسي شامل لكل ما يخص التعليم الإلكتروني متدرج حسب المستوى التعليمي للطلاب وطبيعة كل مرحلة ، وهذا أيضاً مما يساهم في تنمية المهارات الحديثة التي تتماشى مع متطلبات واحتياجات سوق العمل في الحاضر والمستقبل .

■ تحديات للدول النامية حول آلية تطبيق التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي .

على الرغم من إيجابيات نظام التعليم عن بعد؛ إلا أن هناك تحديات تواجه هذا النظام، بعضها يتعلق بتفضيل بعض الأشخاص أن تكون تجربة التعلم وجهاً لوجه وليس من خلال الفيديوهات أو البث المباشر على الإنترنت، وهذه تفضيلات شخصية تختلف من شخص لآخر، وليست لها علاقة بمدى كفاءة هذا النظام

من جانب آخر، لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه انتشار هذا النظام في بعض دول العالم، خاصة الدول النامية، مثل: عدم وجود بنية تكنولوجية لازمة لدعم نظم التعلم الافتراضي. بالإضافة إلى زيادة أعداد الأمية الإلكترونية، حيث يحتاج التعليم عن بُعد إلى وجود معرفة أساسية بالحواسب الآلية والإنترنت، في حين أن هناك دولاً لا يزال لديها عدد كبير من المواطنين غير قادرين على استخدام الحواسب الآلية أو الإنترنت بشكل كافٍ.

ملخص :

يشهد العالم ثورة معلوماتية كانت تكنولوجيا الإتصال والإعلام العامل الأساسي في هذه التحولات والتغيرات، والتي لحقت بالعديد من المجالات بالخصوص قطاع التربية والتعليم ، ويشكل ظهور التعليم عن بعد أحد إنعكاسات إستخدامات التكنولوجيا في المجال التعليمي الذي نقله من الشكل التقليدي، والتعليم الإلكتروني كأحد الأنماط المتطورة لما يسمى بالتعليم عن بُعد، والذي يعتمد أساساً على تكنولوجيا الحاسوب والوسائط التخزينية ، وتكنولوجيا الشبكات في نقل المعارف والمهارات ، ويجمع كل الأشكال الإلكترونية للتعليم والتعلم .

• التعليم الإلكتروني أصبح سمة من سمات الدول المتقدمة .

وقد عرفت الدول العربية هذا النمط من التعليم مؤخراً مع دخول الإنترنت إليها وإتاحتها للمؤسسات والأفراد لأستعمالها في الأغراض الإجتماعية والتعليمية.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة أساسيات التعليم الإلكتروني ، ومعرفة بعض النماذج والتجارب الرائدة فيه ، وذلك بعرض بعض التجارب في الدول العربية في مجال التعليم الإلكتروني بقطاع التربية والتعليم .

- إن إقتران المعدلات العالية من البطالة مع الإرتفاع الكبير في النمو السكاني في العالم العربي يُعتبر مؤشراً خطيراً يُهدد خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه الدول .

- كما أن هناك فجوة بين مخرجات التعليم في الكثير من الدول العربية واحتياجات سوق العمل وأسفر عن ذلك وجود فرص غير مشغولة ، وفي المقابل معدلات عالية من البطالة . إن الفجوة لا تقتصر على مستويات العمالة العادية أو المهنية ، بل تمتد لتشمل مهارات القيادة والمستويات الإدارية الأمر الذي يبرز أهمية التدريب ، ليس فقط على مستوى الخريجين بل أيضاً على مستويات العاملين ذاتهم .

- إن الأمر أصبح يتطلب ربط السياسات التعليمية بإحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية ، وأن يتم تعديل برامج مؤسسات التعليم ، وبرامج التدريب التقني والمهني لتتواءم مع متطلبات إحتياجات أسواق العمل، وأن يُأخذ ذلك في الإعتبار بظروف الوطن

العربي ككل ، أو على الأقل ظروف أسواق العمل المفتوحة أمام مواطني كل دولة آخذ في الاعتبار حركة العمالة بين الأقطار العربية .

- أهمية تحسين مستويات التعليم والإهتمام بمؤسسات البحث العلمي ، والإهتمام بإدخال البرامج التدريبية والتطبيقية والتكنولوجيات المتقدمة المناسبة لإحتياجات أسواق العمل مع الإهتمام بالتدريب في مواقع العمل ذاتها وبما يتناسب مع إحتياجات كل موقع .
- تهيئة المناخ الجاذب للإستثمارات

- الإهتمام بتحديث الصناعة وبخاصة كثيفة العمالة وذات القدرة التصديرية
- الإهتمام بالمشروعات الصغيرة التي يمكنها أن تلعب دوراً مهماً في تقليص حجم البطالة .

- من المهم وضع إستراتيجية عربية شاملة للتشغيل على ضوء ترابط أسواق العمل في العالم العربي ، وإعطاء الأولوية لتشغيل العمالة العربية .

● ولعل من المفيد أن أذكر هنا ما قامت به منظمة العمل العربية من وضع الإستراتيجية العربية لتنمية القوي العاملة والتشغيل .

وهذه الإستراتيجية قد تم مناقشتها في ثلاث دورات متعاقبة وقد أقرت في الدورة الثلاثين (تونس ، 2/24 - 1 / 3 / 2003) حيث تضم هذه الإستراتيجية 26 منطلقاً و18 هدفاً عاماً ويتفرع من كل هدف مجالات وأنشطة يمكن تحقيقها وقد بلغت جملة هذه المجالات

153 وهي كفيلة بإستيعاب أنشطة المنظمة في كثير من الخطط الحالية والمقبلة ومصدراً هاماً يتم الأخذ به في مجال التخطيط للتنمية في البلدان العربية وإستناداً لخطط المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة .

● كما تضمنت هذه الإستراتيجية آليات تنفيذ في ستة آليات على المستوي القطري ، وسبعة آليات على المستوي العربي ، وأربعة عشر آلية على مستوي منظمة العمل العربية .
ومن هذه الآليات تقارير دورية لمتابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية ، حيث تقدم هذه الاداة العربية الهامة دعوة لكل المعنيين بالتنمية في الدول العربية خاصة منها تنمية الموارد البشرية.

• ومن بين هذه المنطلقات التي وردت بالإستراتيجية :

- 1- العمل حق أساسي من حقوق الإنسان ، وواجب حثت عليه تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والاديان السماوية الأخرى ونصت عليه الدساتير والمواثيق الوطنية والعربية والدولية .
- 2- أن التشغيل وسيلة لتلبية الحاجات الأساسية ، ودرء الفقر والعوز، وتأكيداً للذات وتعبيراً عن الإبداع ، وأداة إلتزام وتماسك وإنتماء إجتماعية ، ومعياراً أساسياً للإستثمار العادل والرشيد للثروة والمشاركة الإجتماعية .
- 3- الإلتزام بهدف التشغيل الكامل بمفهومه الواقعي كههدف ثابت يساعد على تحقيق العدالة في الدخل ، ومحاربة الفقر، وتحقيق حياة كريمة .
- 4- الإنسجام مع الإتجاه العالمي لإعتماد الإنتاج بصورة متزايدة على العلم والإنجاز البشري وإبداعاته .
- 5- تقديرأ لواجب الإعداد المدروس للقوي العاملة والقوي البشرية العربية تعليمأ وتدريبأ وتوجيهأ بحيث يتاح ذلك مدي الحياة ويكون مخططأ ومنسقأ بحيث يتم ربطة بالمتغيرات مع تشاور موسع ومستمر ومنظم عند الإعداد لسوق العمل .
- 6- نمو القوي العاملة وزيادة معدلات المساهمة في النشاط الإقتصادي ، خاصة للإناث ولتفاقم زيادة المعروض من القوي العاملة عن الطلب عليها وبالتالي تفاقم معدلات البطالة.
- 7- تقليل البطالة بين الشباب، وخاصة بين المتعلمين منهم والإناث في سوق العمل ، الأمر الذي يهدد السلام الإجتماعي ويمثل هدرأ للموارد ومصاردة للمستقبل .
- 8- ضرورة إعطاء الأولوية للإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج ومراعاة المعايير القياسية الدولية في الإنتاج وإدارة جودته وتنمية قدرات القائمين عليه ، وإعتبار ذلك شرطأ لزيادة الدخل وتحسين نوع الحياة ومواجهة المنافسة التجارية الدولية وتحقيق فرص أفضل للتشغيل الكامل .
- 9- خطورة إستمرار هجرة الكفاءات العربية وإغراءات بلدان الإستقبال الاجنبية لها ومعها الشركات العابرة للحدود وخاصة في ضوء اعتماد فرص التقدم على هذه الفئة من القوي العاملة.

10- نظراً لتطور نظم العمل والإنتاج في وقت العمل ومرونته وبدء إمكانية العمل عن بُعد وما يحمله ذلك من زيادة فرص مشاركة المرأة العاملة في النشاط .

11- وأملاً في إستكمال تحقق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتقدم بثبات نحو سوق عربية مشتركة تتيح حرية تنقل القوي العاملة العربية ويتم بها مواجهة مخططات إقتصادية مُعادية لما بعد السلام في فلسطين، كما تسمح بالتعامل بإيجابية مع التكتلات الإقتصادية الكبرى .

• جانب من بعض الأهداف التي وضعتها الإستراتيجية العربية للتشغيل :

1- التأكيد على أن العمل قيمة إنسانية وحضارية ، ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية ونفسية ودينية .

2- تنمية القوي العاملة العربية في إطار التنمية البشرية المستدامة والتكامل العربي .

3- السعي الجاد المتواصل لتحقيق التشغيل الكامل .

4- توافق تنمية القوي العاملة والتشغيل مع إقتصاد السوق ومظاهر العولمة .

5- خفض معدلات البطالة في البلدان التي تعاني من إرتفاعها .

6- معالجة مشكلات بطالة الشباب خاصة حملة المؤهلات الدراسية .

7- العناية بفرص تشغيل المرأة .

8- توجيه التعليم والتدريب لخدمة تنمية التشغيل وملائمة احتياجات سوق العمل .

9- تنمية وتنظيم معلومات سوق العمل.

10- دعم نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

تم لفت الإنتباه هنا إلى هذه الإستراتيجية العربية والأمل أن تساهم هذه الندوة بالإشتراك مع جهود المؤسسات العربية الأخرى في حل مشكلة البطالة في عالمنا العربي وتحقيق الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل .

التوصيات :

1. العمل على وضع أطر تشريعية وتنظيمية تتناسب مع الترتيبات الجديدة للعمل .
2. ضرورة جمع ونشر البيانات حول متطلبات سوق العمل .
3. تطوير الموارد البشرية في بلدان الوطن العربي ومدي ملائمة الواقع الحالي .
4. وضع خطط تنموية لتطوير التعليم وربط مخرجاته بإحتياجات سوق العمل .
5. إعداد فريق متخصص بمعلومات سوق العمل وتقديم كافة التدريبات اللازمة له لأنجاز المهام المطلوبة .
6. إنعكاس دراسة سوق العمل على تطوير التعليم واستخدام التعليم الإلكتروني .
7. جمع ونشر البيانات المتعلقة بسوق العمل لتعظيم أوجه الإستفادة منها على المستوى القومي والعربي .
8. ضرورة تنمية المهارات لتواكب الاتجاهات الجديدة في سوق العمل .
9. مشاركة القطاع الخاص في دعم واتخاذ القرارات التي من شأنها تطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل .
10. تعظيم اوجه الإستفادة من التجارب العالمية والعربية في تطوير منظومة التعليم لديها وكذلك دور الجهات المانحة في ذلك .
- 11- تعظيم اوجه الإستفادة من التجارب العالمية والعربية في تطوير منظومة التعليم لديها وكذلك دور الجهات المانحة في ذلك .
- 12- تحديث مستمر لمعلومات سوق العمل ، لزيادة فرص التشغيل ومعرفة المهارات الحديثة والمطلوبة مستقبلاً.
- 13- تعظيم اوجه الإستفادة من دعم الجهات المانحة في تنمية الموارد البشرية .
- 14- توثيق مخرجات الندوة لتحقيق الهدف من زيادة معدلات التشغيل وتقليل معدلات البطالة في الوطن العربي .

الخاتمة :

يمكن القول إن التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي يُعد أحد الحلول التي لجأت إليها الدول لمواجهة انتشار فيروس "كورونا"، وعدم تعطيل العملية التعليمية بشكل كامل في الوقت نفسه ؛ وأيضاً لمواكبة احتياجات ومتطلبات سوق العمل من مهارات فنية ملائمة للتطور التكنولوجي ، إلا أن هناك تحديات تواجه هذه العملية في بعض الدول النامية بسبب عدم توفر البنية التكنولوجية اللازمة وانتشار الأمية الإلكترونية، كما يجب تفعيل التوصيات والمقترحات التي قدمت خلال الندوة القومية حول دور التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في تنمية أسواق العمل العربية .

المراجع :

- 1- الإستراتيجية العربية لتنمية القوي العاملة والتشغيل .
(منظمة العمل العربية 2003)
- 2- خيرى ، أمنية ن المنجومي ، وآخرون (2020) كورونا يختبر التعليم عن بُعد في العالم العربي – مجلة اندبندنت عربية .
- 3- ابراهيم بن عبدالله المحيسن (1423هـ) التعليم الإلكتروني .. ترف أم ضرورة ، ورقة عمل مقدمة لندوة : مدرسة المستقبل جامعة الملك سعود .
- 4- عبدالله بن عبدالعزيز الموسي (1423 هـ) " التعليم الإلكتروني – مفهومة .. خصائصه .. فوائد .. عوائقه " ورقة عمل مقدمة لندوة : مدرسة المستقبل جامعة الملك سعود .
- 5- بطاح ، أحمد (2006) قضايا معاصرة في الإدارة التربوية . عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع .
- 6- بدر الحميد زيتون (2004) " تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصالات " عالم الكتب ، القاهرة .
- 7- حلاوة ، رحاب ، وآخرون (2020). التعليم عن بُعد منصة ذكية لإستدامة التعليم . مجلة البيان الإماراتية .
- 8- مؤسسة دبي المستقبل (2020) الحياة بعد كوفيد 19 : اتجاهات مستقبل التعليم
- 9- عبدالحميد، عاطف (2020) فيروس كورونا : كيف يقدم التعليم عن بُعد حلولاً لبعض مشكلات المدارس في مصر؟ موقع بي بي سي عربي
- 10- بشير عبدالرحيم الكلوب (1993) التكنولوجيا في عملية التعليم والتعلم – دار الشروق عمان .
- 11- جيلى سالمون " التعليم عبر الانترنت " ترجمة هاني مهدي الجمل ، مجموعة النيل العربية .
- 12- محمد رضا البغدادي (1998) " تكنولوجيا التعليم والتعلم " دار الفكر العربي ، القاهرة .
- 13- الشبكة الدولية للإنترنت .

1/ محمد محمد حسين مرسى

مدير وحدات تيسير الإنتقال إلى سوق العمل

mohammedhmorsy.203@gmail.com

01000357807 / 01024764400 م

الفهرس

المحتوي	الصفحة	ملاحظات
المقدمة	2	
المحور الأول للندوة واقع وآفاق التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية	3 - 5	
أهمية ربط التعليم بسوق العمل	6	
الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل	6 - 7	
تجربة الولايات المتحدة الأمريكية	8	
لمحة حول تجربة فلندا في التعليم	9	
أهم التحديات التي تواجه نظم التعليم في العالم العربي	10 - 13	
التجارب الدولية في تطبيق التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد في إدارة أزمة كورونا	14 - 19	
تحديات للدول النامية حول آلية تطبيق التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي	19	
ملخص	20 - 24	
التوصيات - الخاتمة - المراجع	24 - 27	